



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المؤتمر السنوي

**وحدة الاقتصاد الفلسطيني رافعة للتحرر
من الاحتلال وللتنمية المستدامة**

٢٣-٢٤ كانون ثاني ٢٠١١

مقدمة

دأب معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس على عقد مؤتمر سنوي لبحث قضية من قضايا الاقتصاد الفلسطيني الإستراتيجية والملحة بشكل معمق، بمشاركة صانعي السياسات وقيادات القطاع الخاص والمجتمع المدني والباحثين الاقتصاديين.

ومن المواضيع التي تناولتها مؤتمرات معهد ماس السابقة نذكر: "تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني" في عام 2002، و"أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة" عام 2005، و"واقع البطالة في فلسطين وأفاق الحل" عام 2006 وأخيراً "الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على الاحتلال - أربعون عاماً من إحباط التنمية" عام 2007. وقد أسهمت هذه المؤتمرات في تعزيز المعرفة بواقع الاقتصاد الفلسطيني، وساعدت في تسليط الضوء على التحديات التي تواجهه، وفي زيادة الاهتمام بالأبحاث والتقارير التي يعدها المعهد، وتوسع اعتمادها والاستفادة منها كمصدر رئيس لصناعة القرارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتركز هذا المؤتمر حول وحدة الاقتصاد الفلسطيني كرافعة للتحرر من الاحتلال وللتنمية المستدامة للدولة الفلسطينية المستقلة. وجاء اختيار هذا الموضوع كمساهمة من المعهد في إبراز أهمية وحدة الاقتصاد الفلسطيني وأهمية إنهاء الإنقسام الذي جرى بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007، ومخاطر مواصلة التعامل بإستخفاف مع مخاطر ترسخ الانقسام، وعدم التعامل بمسؤولية وطنية مع الحاجة لإعادة الوحدة بين شطري الوطن.

المحتويات

| | |
|----|--------------------|
| 1 | مقدمة |
| 4 | نبذة عن المعهد |
| 5 | نبذة عن المؤتمر |
| 6 | برنامج المؤتمر |
| 9 | ملخصات أوراق العمل |
| 19 | نبذة عن المشاركين |
| 47 | رعاة المؤتمر |

نبذة عن المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ❖ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ❖ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ❖ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ❖ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ❖ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

نبذة عن المؤتمر

المؤتمر الحالي 2010

يعاني الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه والاقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته من حالة الانقسام الجغرافي بين جزئي الوطن، الضفة الغربية وغزة. ولقد تعزز هذا الانقسام الذي فرضته الجغرافيا السياسية بانقطاع التواصل الإنساني والتجاري الذي فرضته إجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلية، وبحالة الانقسام السياسي الذي حدث في منتصف حزيران 2007.

ويهدف مؤتمر ماس 2011 إلى دراسة جذور وأبعاد الفجوة الاقتصادية بين شطري الوطن وأساليب إعادة اللحمة بينهما بشكل عقلاني وبما يكفل الاستغلال الأمثل للميزات النسبية لشطري الوطن، وبما يحقق العدالة في تحمل مسؤولية العمل التنموي، وفي توزيع ثماره ونتائجه.

لتسليط الضوء على أهمية الوحدة الاقتصادية لبناء دولة فلسطينية قابلة للحياة، وفحص الخيارات المختلفة لتقليل مخاطر وأثار الانفصال الجغرافي، وإنشاء البنى التحتية الضرورية لتحقيق التواصل الفعال بين المواطنين ولانتقال البضائع ورؤوس الأموال، وإيجاد الحلول لإعادة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتوزيعها بين شطري الوطن بما يحقق الرشد والكفاءة والعدالة. وقد أضاف إعلان السلطة الوطنية عن خطة بناء الدولة الفلسطينية 2009-2011، أهمية إضافية وبعدا استراتيجيا ملحا للمؤتمر.

سيركز المؤتمر على البحث في تبعات الانقسام الجغرافي بين شطري الوطن، ومثالب التفاوت الاقتصادي ومخاطر استمرار الانقسام، وضرورات التجسير على مختلف الصعد ماديا وإداريا وقانونيا. وسوف يسعى المؤتمر من خلال الأبحاث المعمقة والحوارات المركزة إلى:

- ✧ دراسة الأسباب وراء الهوة الاقتصادية والعوامل التي أدت إلى اتساعها بشكل متعظم في السنوات الأخيرة.
- ✧ تعريف وتأطير رؤية تنمية للنور الاقتصادي الذي يمكن لقطاع غزة ان يلعبه في التنمية المستدامة والمؤملة لدولة فلسطين المستقلة.
- ✧ دراسة الأهمية الاقتصادية للقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.
- ✧ دراسة خيارات وبدائل وفرص التنمية الجهوية (الإقليمية) والمميزات النسبية المكانية في أرجاء دولة فلسطين المستقبلية.
- ✧ دراسة السياسات والآليات الكفيلة بتحقيق التكامل الفعال بين شطري الوطن والبدائل الممكنة للبنى الأساسية والهيكل الإدارية لانجاز ذلك التكامل.

برنامج المؤتمر

| اليوم الأول: الأحد 2011/1/23 | |
|--|---------------|
| استقبال وتسجيل | 9:00 - 9:30 |
| الجلسة الافتتاحية | 9:30 - 10:30 |
| د. سمير عبد الله، رئيس الجلسة | 9:30 |
| د. غانية ملحيس، رئيسة مجلس الأمناء | 9:40 |
| د. سلام فياض، رئيس الوزراء الفلسطيني | 9:55 |
| د. محمد مصطفى، الرئيس التنفيذي لصندوق الاستثمار الفلسطيني - الراعي الرئيسي للمؤتمر | 10:15 |
| استراحة | 10:30 - 11:00 |
| الجلسة الأولى | 11:00 - 12:30 |
| الاقتصاد الفلسطيني الفجوة الخارجية والفجوات الداخلية. الجذور والأسباب والحلول | |
| رئيس الجلسة: د. رامي الحمد الله، رئيس جامعة النجاح الوطنية | 12:30 - 11:00 |
| عرض الورقة: د. سمير عبد الله، مدير عام معهد ماس | 11:05 |
| التعقيب: | 11:30 |
| د. محمد السمهوري، اقتصادي | |
| د. عادل الزاغة، نائب الرئيس لشؤون التخطيط والتطوير والجودة - جامعة بيرزيت | |
| نقاش عام | 11:50 |
| الجلسة الثانية | 12:30 - 14:00 |
| الدولة الفلسطينية: تكامل الاقتصاد على الرغم من الجغرافيا | |
| رئيس الجلسة: د. محمد مصطفى، الرئيس التنفيذي لصندوق الاستثمار الفلسطيني | 14:00 - 12:30 |
| عرض الورقة: د. نعمان كنفاني، أستاذ في جامعة كوبنهاجن وزميل باحث في ماس | 12:35 |
| التعقيب: | 13:00 |
| د. معين رجب، محاضر في جامعة الأزهر - غزة | |
| أ. سامية البطمة، مديرة مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت | |
| نقاش عام | 13:20 |
| استراحة غداء | 14:00 - 15:30 |
| الجلسة الثالثة: | 15:30 - 17:00 |
| مركزية دور القدس الاقتصادي الآن وفي الدولة الفلسطينية المستقلة | |
| رئيس الجلسة: د. صبري صيدم، مستشار الرئيس لشؤون الاتصالات والمعلوماتية | 17:00 - 15:30 |
| عرض الورقة: د. عبد الفتاح ابو شكر، أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية | 15:35 |
| التعقيب: | 16:00 |
| م. مازن سنقرط، الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات سنقرط | |
| د. محمود الجعفري، أستاذ الاقتصاد - جامعة بيرزيت | |
| نقاش عام | 16:20 |

| اليوم الثاني: الاثنين 2011/1/24 | |
|--|---|
| الجلسة الرابعة | بناء الهيكلية الإدارية المناسبة والفعالة للسلطة الوطنية الفلسطينية بالرغم من الانفصال الجغرافي |
| 9:00-10:30 | رئيس الجلسة: د. علي الجرباوي، وزير التخطيط والتنمية الإدارية |
| 09:05 | عرض الورقة: د. نبيل قسيس، وزير التخطيط السابق |
| 09:30 | التعقيب: |
| | د. وليد عبد ربه، اقتصادي ورجل أعمال |
| | د. لؤي شبانة، كبير مستشاري التعداد العام للسكان-صندوق الأمم المتحدة للسكان- مكتب العراق/الأردن |
| 09:50 - 10:30 | نقاش عام |
| الجلسة الخامسة | متطلبات تحقيق الترابط الفيزيائي الداخلي للاقتصاد الفلسطيني والتفاعل الكفؤ مع الاقتصاد الإقليمي والدولي |
| 10:30-12:00 | رئيسة الجلسة: أ. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني |
| 10:35 | عرض الورقة: د. فيصل عوض الله، أستاذ مشارك في الهندسة المدنية- جامعة بيرزيت |
| 11:00 | التعقيب: |
| | م. سعاد نصر مخول، مديرة المركز الهندسي للدراسات والتخطيط ومخططة مدن |
| | د. خليل نجم، مستشار تخطيط |
| 11:20 | نقاش عام |
| 12:00-12:15 | استراحة قهوة |
| الجلسة الختامية | طاولة مستديرة: نحو بناء اقتصاد فلسطيني يؤسس للاستقلال الوطني والتنمية المستدامة |
| 12:15-13:15 | رئيسة الجلسة: د. غانية ملحيس، رئيسة مجلس أمناء معهد ماس المشاركين: |
| | د. حسن أبو لبدة، وزير الاقتصاد الوطني |
| | د. جهاد الوزير، محافظ سلطة النقد الفلسطينية |
| | د. غسان الخطيب، مدير مركز الإعلام الحكومي |
| | أ. سمير حليلة، الرئيس التنفيذي - شركة باديكو |
| | د. مأمون ابو شهلا، رجل أعمال فلسطيني |
| | د. لؤي شبانة، كبير مستشاري التعداد العام للسكان -صندوق الأمم المتحدة للسكان- مكتب العراق/الأردن |
| 13:15-13:45 | المؤتمر الصحفي: إطلاق تقرير مرصد الريادة الفلسطيني 2009 |
| | د. سمير عبد الله |
| | د. يوسف داوود |
| 13:45- | غداء |

ملخصات أوراق العمل

الاقتصاد الفلسطيني: الفجوة التنموية والتشوّهات الداخلية... الجذور والعلاج

د. سمير عبد الله

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول وهو قياس حجم واسباب الفجوة التنموية التي تشكلت فيما بين الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967 وبين اقتصادات الدول المجاورة، والثاني وهو قياس حجم واسباب التفاوت فيما بين اقتصاد غزة واقتصاد الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وسيساعد تحديد حجم الفجوة التنموية وحجم التشوّهات الداخلية إلى الوقوف على حجم الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي لحقه الاحتلال الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني، كما يسلط الضوء على طبيعة التحديات التي تواجه التنمية الفلسطينية الآن وعلى المدى البعيد. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتمدت هذه الدراسة تحليلاً لسلوك المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، الكمية والنوعية، خلال العقود الأربعة الماضية.

تقوم هذه الدراسة بإجراء مقارنة بين مناخ الاستثمار الفلسطيني ومناخ الاستثمار في الدول المجاورة، يمكن القول انه في الوقت الذي لا يمكن فيه وصف الأداء الفلسطيني بأنه سيئ (كما كان متوقعاً) بالمقارنة مع أداء الدول المجاورة، إلا أن هذا الأداء لا زال غير قادر على جذب استثمارات خاصة ذات أهمية بسبب حالة عدم الاستقرار الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العدوانية. كما أن الأراضي الفلسطينية متأخرة عن بقية دول المنطقة فيما يتعلق بالبنية التحتية، التي عانت من نقص الاستثمارات على مدى عقود. وتبين الأرقام ان جهود السلطة الوطنية الفلسطينية وجهود المانحين حققت انجازات كبيرة في اعادة بناء الطرق والمدارس والمستشفيات وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي منذ العام 1994، ولكن تلك الجهود واجهت احباطات متواصلة، وتلقت ضربات كبيرة بسبب تعرض الكثير من مرافق البنية التحتية ومباني الحكومة للتدمير المتعمد من قبل سلطات الاحتلال خلال السنوات الاخيرة. من هنا ظل حال البنى التحتية متخلفا بالمقارنة مع دول الجوار، مما يشكل عائقا امام قيام السلطة بتقديم خدمات فعالة وتنافسية بالمقارنة مع الدول المجاورة.

كما تتناول هذه الورقة الأداء الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمقارنة مع الدول المجاورة لها. فقد بقي الناتج المحلي الإجمالي للفرد الفلسطيني أقل بكثير من المتوسط بالمقارنة مع

دول الجوار، ومن الدول النامية في مناطق العالم الأخرى. وفيما يتعلق بالبنية الاقتصادية، ظل الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة عاجزاً عن تطوير وتنويع الصناعات نظراً للقيود الإسرائيلية وهذا ما يفسر اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الزراعة في الماضي وعلى قطاع الخدمات في الوقت الراهن.

تم في الدراسة استخدام مؤشري الفائض والتفاوت، لقياس التفاوتات الداخلية، حيث يقوم مؤشر الفائض بحساب الاختلافات بين اقتصاد قطاع غزة واقتصاد الضفة الغربية، أما مؤشر التفاوت فيقيس اقتصاد غزة بالمقارنة مع الاقتصاد الفلسطيني ككل. وقد تبين أن اقتصاد الضفة الغربية ظل يتمتع بمستويات أعلى من ناحية كمية ونوعية. وترجع أسباب ذلك إلى أن معظم اللاجئين إلى قطاع غزة كانوا من منطقتي غزة وبئر السبع الفقيرة، وهم أصبحوا يشكلون أغلبية السكان لمنطقة صغيرة المساحة، محدودة الموارد، والأهم من كل ذلك أن القطاع حرم من الاستفادة من الميزة النسبية الأهم ألا وهي موقعه الجغرافي، التي تؤهله ليكون نافذة فلسطين إلى العالم. وتختتم الدراسة باقتراح توصيات إلى صانعي القرارات لتقليص حجم هذه الفوارق. ولتحقيق العدالة في التنمية الاقتصادية الداخلية، تتصح الدراسة -وقبل كل شيء- بالقيام بمصالحة سياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ثانياً، تقدم الدراسة اقتراحات لكيفية تحسين المناخ الاستثماري في قطاع غزة وذلك بتكثيفه من استغلال ميزاته النسبية المتمثلة في الموارد البشرية والموقع الجغرافي.

الدولة الفلسطينية: تكامل الاقتصاد على الرغم من الجغرافيا

د. نعمان كنفاني

ملخص البحث

تسعى الورقة إلى إلقاء الضوء على سؤالين متداخلين:

أولاً، لماذا تكامل الضفة الغربية وقطاع غزة في وحدة اقتصادية متماسكة هو شرط ضروري لتحقيق نمو مستدام في الدولة الفلسطينية الناشئة، ونمو مضطرد في مستوى حياة الشعب الفلسطيني؟ وتقدم الورقة عدداً من الأسباب التي تفسر لماذا لا غنى عن غزة للضفة الغربية وعن الضفة لقطاع غزة من ناحية اقتصادية. ومن بين هذه الأسباب الوصلية إلى البحر، وفورات النطاق وديمومة الحل السياسي كشرط لجذب الاستثمارات الأجنبية. وتناقش الورقة القضايا الخاصة التي تواجهها الدول غير المتصلة، وتحتاج بأن تكامل الشطرين ضروري لتعزيز فرص تأسيس اقتصاد ديناميكي متطور.

ثانياً، ما هي النماذج التي يمكن تطبيقها لتحقيق التكامل الاقتصادي بين جزأي الوطن وما هي التوصيات التي يمكن استخلاصها من هذه النماذج. تؤكد الورقة هنا على ضرورة استغلال وفورات المكان ووفورات التمدن (من مديني) الكبيرة المتوفرة في قطاع غزة مع إمكانية تحويل القطاع إلى حاضرة متروبولية. وتدرس الورقة فرص التكامل على أساس المزايا الاقتصادية المقارنة إلى جانب محاسن ومثالب تأسيس سوق عمل واحدة بشكل آني بين الضفة والقطاع. وتؤكد الورقة على أهمية تأسيس العناقيد (Clusters) الصناعية والتجارية في إطار الاقتصاد القائم على المعرفة كأداة للتكامل. كما تتناول أهمية ربط الضفة والقطاع بشبكة موصلات واتصالات فعالة تجعل منهما حوضاً مدينياً واحداً. كما تتطرق الورقة إلى بعض الإشكالات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يتوجب الالتفات إليها خلال مسار التكامل الاقتصادي.

الدور المركزي للقدس في الاقتصاد الفلسطيني وفي الدولة الفلسطينية المستقلة

أ.د. عبد الفتاح أبو شكر

تتناول هذه الورقة الدور المركزي للقدس في الاقتصاد الفلسطيني وفي الدولة الفلسطينية المستقلة. وهي تهدف إلى تحديد الدور المركزي للقدس في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد التحولات السكانية التي حدثت في القدس منذ احتلالها عام 1967، والوقوف على أهم التطورات التي حدثت في المجالات الاقتصادية المختلفة، والخطط والآليات الإسرائيلية التي استخدمت لضم وتهويد مدينة القدس وتفريغها من سكانها الفلسطينيين ومن ثم عزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي، وتهميش دورها في الاقتصاد الفلسطيني. كما تهدف هذه الورقة تحديد الخطط والبرامج الفلسطينية في مواجهة سياسات الضم والتهويد من قبل إسرائيل، والدور المركزي للقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

حددت الورقة الأهداف الإستراتيجية الواجب التركيز عليها لدحر المخططات الإسرائيلية ولإعداد القدس للقيام بدورها الاقتصادي الهام وكعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة وتتلخص هذه الأهداف في:

1. دعم صمود المقدسين والحفاظ على بقائهم في مدينتهم، وتوفير الحماية لأراضيهم وممتلكاتهم ومؤسساتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والشبابية.
2. حماية نسيج المجتمع الفلسطيني العربي في القدس، مع تركيز الجهود على حماية الأطفال .
3. توحيد وتنظيم وتطوير وتفعيل جميع أشكال المقاومة السلمية والجماعية في "القدس".
4. إعادة ربط القدس بمحيطها الفلسطيني، ومحيطها العربي، ومحيطها الإسلامي روحياً، وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.
5. تحقيق نهوض اقتصادي في القدس لزيادة فرص تشغيل قواها العاملة .
6. تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في القدس، والحفاظ على طابعها العربي الإسلامي والمسيحي.

إن تحقيق الأهداف الوطنية والاقتصادية المذكورة أعلاه، تتطلب توفير المصادر المالية والبشرية الكافية، وتوفير الإدارة التنفيذية الكفؤة، هذا بالإضافة إلى الإرادة السياسية. تقترح الورقة ومن أجل التعامل بشكل عملي مع تحقيق الأهداف أعلاه في ضوء الواقع القائم، ضرورة العمل على التحرك الوطني الفلسطيني على الصعيدين الآني والطويل الأمد.

ويندرج ضمن الصعيد الآني العمل على تنشيط السياحة الخارجية إلى القدس، وبالتحديد إعادة إحياء الحج الإسلامي إلى القدس بعد أداء فريضة الحج (تقديس الحجة)؛ وتنشيط السياحة الداخلية العمل على تشجيع الاستثمارات في القدس من خلال توفير التمويل الميسر والدعم الفني؛ والمعاملة التفضيلية لمنتجات القدس في المشتريات الحكومية؛ ودعم تنشيط الإسكانات التعاونية والفردية داخل القدس. والاهتمام بتنفيذ برامج تشغيل داخل القدس؛ وتخصيص موازنات كافية لتطوير الخدمات العامة وخصوصاً التعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية؛ بالإضافة إلى دعم المؤسسات العاملة في حقل التنمية.

وعلى الصعيد الطويل الأمد يجب العمل على عمل مخططات هيكلية جديدة لمدينة القدس، وتحديد امتداداتها بما يعمل على إعادة ربطها بصورة فعالة مع محيطها العربي الفلسطيني؛ وكذلك عمل مخططات لمباني ومقرات السلطة الوطنية الفلسطينية التي استقرت بشكل مؤقت في رام الله أو في غيرها من المدن الفلسطينية؛ ووضع الخطط للطرق والمواصلات لإعادة ربط مدينة القدس بمحيطها الفلسطيني والعربي؛ ومن الضروري بمكان عمل دراسات للمرحلة الانتقالية بعد اندحار الاحتلال عن القدس، بما يضمن انتقالها بشكل سلس من الوضع القانوني السابق إلى الوضع الجديد، وتبنيها لدورها كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

بناء الهيكلية الإدارية المناسبة والفعالة للسلطة الوطنية الفلسطينية بالرغم من الانفصال الجغرافي

د. نبيل قسيس

ملخص البحث

إن الجهد الأكبر الذي يجب أن يبذل في بناء الهيكلية الإدارية المناسبة والفعالة للدولة الفلسطينية هو في قيادة عملية البناء وتحقيق الانضباط اللازم للمضي قدماً في البرنامج الذي يتم التوافق عليه، وتنفيذه رغم المعوقات ومحاولات اختصار الجهد والارتجال وإدخال عناصر المصالح الضيقة كقضبان في دولاب التغيير المطلوب. فالمناسب والفعال لا يكون كذلك بنتاج إجتهد نظري، بل لا يمكن أن يكون كذلك إلا في إطار عملي يستند بالضرورة إلى إطار نظري مطعم بتجاربنا وتجارب الآخرين. لقد أثرنا في هذه الورقة الكثير من الأسئلة وحاولنا الإجابة عنها. ومن منطلق إدراكنا أن الهيكلية القابلة للنجاح في مجال التطبيق هي تلك التي نرسو عليها بنتيجة الخبرة - وليست بالضرورة تلك التي تبدو جذابة من خلال نجاحات حققها مجتمعات أخرى - فقد عملنا، في معرض الإجابة عن الأسئلة المحورية التي أثارناها، على أن تكون الإجابات منبثقة من الخبرة الفلسطينية على مدار العقدين السابقين، فنأخذ منها ما ثبتت نجاعته، ونطرح جانباً ما ثبت عقمه، ونضيف إضافات نراها ضرورية لسياق الدولة المستقلة ذات السيادة. وإنما إذ نقوم بذلك، لم نعط جواباً نهائياً فيما يتعلق بالتفاصيل (ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟)، فمناذج التنظيم الحكومي يمكن أن تختلف بعدد الحكومات الموجودة على هذه الأرض وكل نموذج يمكن أن يصلح لمكانه. ولكن دون أدنى شك، لا يصلح أي نموذج ما لم يكن وراءه جهد والتزام وانضباط وقيادة قوية ومجتمع واعي لمتطلبات الرقي والتقدم يعمل بثقة وأمل في المستقبل.

ملخص النموذج المقترح هنا أنه يتكون من حكومة مركزية رشيقة بما تضم من وزارات ومؤسسات حكومية، قوية في الدفاع عن المصلحة الوطنية العليا وفي تمسكها بأهدافها وفي إدارتها لشؤون الحكم وفي كفاءة أجهزتها وفي اهتمامها بالمواطنين واحتياجاتهم، تحتفظ بالمسؤوليات والصلاحيات اللازمة للحفاظ على الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية، وتحرص على إشراك الهيئات غير الحكومية في القطاعين الخاص والأهلي في تطوير سياساتها وفي التخطيط والتنفيذ وفي توفير احتياجات المجتمع من خدمات وتوعية في شتى المجالات وبشتى الطرق، بما فيها إنشاء الهيئات المستقلة بالاشتراك مع القطاعات الأخرى. تتبع الحكومة نهج اللامركزية الديمقراطية من خلال

حكم محلي على مستويين (أربعة محافظات كبيرة يتكون كل منها من بلديات أو مجالس محلية) عماده المجالس المنتخبة مباشرة من المواطنين، ويوكل إلى هذه المجالس أكبر قدر ممكن من المسؤوليات والصلاحيات في جميع القطاعات (اقتصادية واجتماعية وبنية تحتية وثقافية) فيما لا يتعارض مع مسؤولية الحكومة/الدولة في الحفاظ على أمنها الإقليمي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، شريطة أن توفر لأجهزة الحكم المحلي القدرات الفنية اللازمة لإدارة شؤونها في المجالات المحددة ومستلزمات تطويرها، مع نظام للحوافز يشجع كل محافظة أو مجلس محلي على استغلال ميزات منطقته التنافسية والمقارنة لما فيه مصلحة المنطقة والبلد ككل.

خيارات تحقيق ترابط الاقتصاد الفلسطيني داخلياً، وتحقيق تجارة خارجية فاعلة من أجل تحقيق دولة فلسطينية قادرة على الحياة والاستمرار

د. فيصل عوض الله

ملخص البحث

اقتصاد فلسطيني متماسك وفعال يتطلب شبكة مواصلات داخلية ومواصلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى تجارة عالمية حرة وحدود دولية مفتوحة. هذا البحث يُسلط الضوء على وضع ومرافق المواصلات والنقل للمسافرين والبضائع في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يعطي البحث خلفية تاريخية عن حالة المواصلات في فلسطين في الماضي، ويعرض البحث خيارات المواصلات اللازمة لتمكين دولة فلسطينية في المناطق المحتلة عام 1967 على الحياة والاستمرار.

لقد تم عرض عدة دراسات بخصوص احتياجات المواصلات للدولة الفلسطينية المنتظرة بما في ذلك دراسات فلسطينية وإسرائيلية ومخططات "القوس" لمؤسسة راند (RAND) الأمريكية. وأما الاقتراح الرئيس للتواصل الداخلي في هذه الدراسة فهو لمعبر رئيسي في وسط الضفة الغربية من جنين إلى جنوب الخليل ومن ثم يخترق إسرائيل من نقطة جنوب بيت عوا إلى نقطة جنوب بيت حانون، ويستمر المعبر جنوباً بمحاذاة الحدود الشرقية للقطاع حتى مطار ياسر عرفات ومعبر رفح. ويتفرع من هذا المعبر طريق رئيسي إلى ميناء غزة، جنوب مدينة غزة.

توضح الدراسة بأن يكون معبر المواصلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة على سطح الأرض (at-grade) ويحتوي على عناصر لأمن المسافرين الفلسطينيين والسكان الإسرائيليين بجوار المعبر، ولكن يمكن أن تكون هناك مقاطع قصيرة على شكل جسور أو أنفاق خاصة لاجتياز الطرق وسكك الحديد الإسرائيلية. أما الخيار لجسر أو نفق مستمر لطول المعبر داخل إسرائيل فهو مكلف عدة أضعاف المقترح المطروح، ويمكن للمتطرفين الإسرائيليين تشكيل خطر على المسافرين الفلسطينيين وتعطيل المعبر، بالإضافة هذه الخيارات (خاصة النفق) ترهق المسافرين وأن أي حادث مرور رئيسي قد يؤدي إلى تعطيل المعبر لفترات طويلة، المعبر يجب أن يكون تحت السيادة الفلسطينية.

وركزت الدراسة على أن منطقة الحمة الفلسطينية المحتلة عام 1967 (كانت منطقة معزولة من السلاح بين عامي 1949-1967 حسب معاهدة الهدنة بين إسرائيل وسوريا لعام 1949) يجب أن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية، وهذه المنطقة هي نصف المناطق المنزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل وجميع هذه المناطق هي ضمن حدود فلسطين حسب خارطة الانتداب البريطاني لفلسطين، وعليه توصي الدراسة بربط منطقة الحمة الفلسطينية بمعبر مواصلات محاذي لكل من نهر الأردن ونهر اليرموك.

وأخيراً توصي الدراسة أن تشمل الدولة الفلسطينية على ما لا يقل عن معبرين حدوديين مع الأردن ومعبر واحد مع مصر ومعبر مع سوريا، بالإضافة إلى عدد من المعابر مع إسرائيل، علاوة على ذلك يقترح أن تكون هناك طريق آمن بين الضفة الغربية ولبنان بحيث يتم بالمرحلة الأولى استخدام قوافل مبرمجة عدة مرات يومياً. هذا ويجب أن يكون للدولة الفلسطينية على الأقل مطاران وهما مطار ياسر عرفات الدولي ومطار القدس الدولي وميناء في غزة، ويراعى أن تكون هناك ممرات جوية، خاصة بين الضفة والقطاع، ومن شمال الضفة نحو البحر الأبيض المتوسط، ومن مطار ياسر عرفات في غزة عبر صحراء النقب إلى الأردن.

نبذة عن المشاركين

د. جهاد الوزير

محافظ ورئيس مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية، 2008. رئيس اللجنة الوطنية الفلسطينية لمكافحة غسل الأموال. نائب المحافظ وعضو مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية 2006-2008. نائب رئيس مجلس أمناء الجامعة الأميركية العربية، جنين. القائم بأعمال وزير المالية منذ تشرين الثاني 2005 إلى آذار 2006. نائب وزير المالية 2004-2006. عضو مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية 2005. رئيس لجنة السياسات الاقتصادية الكلية في وزارة المالية ورئيس مجلس إدارة صندوق التأمين الوطني لحوادث الطرق 2004-2006، ورئيس لجنة المصادقة على المدققين القانونيين 2005-2006. نائب مساعد وزير الخارجية. السكرتير العام الدائم لوزارة التخطيط. كما كان الدكتور الوزير المؤسس والمدير التنفيذي لمركز التجارة العالمي - فلسطين وعضو في جمعية مراكز التجارة العالمية 1995-2000. مؤسس ورئيس أول "اسم نطاق" للسلطة الفلسطينية على الانترنت (2001-2002)، أول وكالة مستقلة في القطاع الخاص والعام والتعاوني والتي كانت مسؤولة عن تنظيم مجال الانترنت الفلسطيني "ps". كما عمل كمهندس اتصالات في روتشستر، نيويورك، واستشاري لويسكونسن ميلووكي في الولايات المتحدة. انتخب عضوا في مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في قطاع غزة في عام 1991 حتى عام 2001، وكان أيضا عضوا في مجلس إدارة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة (PIFZA)

شارك في تأليف عدد من المقالات والخطط الوطنية منها، من الاحتلال إلى سياسة نقدية مستقلة: إنجازات وتطلعات في فلسطين - الاجتماع العاشر المتوسطي، فلورنسا - إيطاليا، 2009. إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وآثاره على التطورات السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: وجهة نظر فلسطينية، 2004، وعدد من الخطط الأخرى.

ولد في غزة عام 1963، وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة لوبورو، من المملكة المتحدة في عام 2001. ويحمل شهادة الماجستير في الإدارة الهندسية في عام 1990، وحصل على بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة ماركيت، في الولايات المتحدة في 1986.

الدكتور الوزير متزوج من القاضي ثريا جودي ولديهم ثلاثة أبناء.

د. حسن أبو لبدة

وزير الاقتصاد الوطني، السلطة الوطنية الفلسطينية. المؤسس والرئيس السابق للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمدة 13 عاماً. خبير في مجال الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية. حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة بيرزيت في العام 1979، ودرجة الماجستير في الإحصاء الرياضي من جامعة ستانفورد في العام 1981، ودرجتى الماجستير في علم الإحصاء التطبيقي والدكتوراه في الإحصاء الحيوي من جامعة كورنيل (1986 ، 1988). قبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب أمين عام مجلس الوزراء الفلسطيني (أيار - تشرين أول 2009)، والمستشار الخاص لرئيس الوزراء (تموز 2008 - تشرين أول 2009). وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية تولى مهاماً عدة من بينها، منسق برامج الدعم الطارئة وإعادة الإعمار لقطاع غزة (البرامج الإنسانية، والإسكان، والقطاع الخاص، والزراعة)، منسق لتطوير أربع مدن صناعية، الرئيس التنفيذي لبرنامج تمكين القطاع الخاص، الرئيس التنفيذي لمؤتمر فلسطين للاستثمار للعام 2008، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لسوق الأوراق المالية، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وأمين مجلس الوزراء ورئيس مكتب رئيس الوزراء، رئيس مجلس صندوق تطوير الجودة للتعليم العالي، عضو مجلس إدارة محافظي سلطة النقد الفلسطينية، وعضو في مجلس أمناء ورئيس بالإنابة للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار - بكار ، نائب رئيس اللجان الاستشارية والفنية لدعم الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، وأستاذ الرياضيات والإحصاء في جامعة بيرزيت (1988-1991).

وخلال العقود الثلاثة الماضية، كان الدكتور أبو لبدة ناشطاً وعضواً في مجالس إدارة العديد من المنظمات الفلسطينية، ومنذ بداية عملية السلام مع مؤتمر مدريد في العام 1991 ، تم تعيين الدكتور أبو لبدة في عدة وفود للمفاوضات الثنائية ولمجموعات العمل متعددة الأطراف. كما انه شارك في مفاوضات اتفاقية أوسلو المرحلية الثانية مع إسرائيل 1994-1995، وفيما كان عضواً في المجموعة التوجيهية المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية، للإشراف على تنفيذ اتفاق أوسلو - 2.

وله كتابات في مجالات عدة بما في ذلك دراسات بحثية حول النمذجة الإحصائية لسرطان الجلد، وحول الإحصاءات الديموغرافية والصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدة مقالات وعروض حول الإحصاءات الرسمية للصالح العام".

د. حسن أبو لبدة معروف في فلسطين ككاتب قصة قصيرة وشاعر حيث قام بنشر كتابين في هذا المجال، بالإضافة إلى عشرات القصص، والقصائد، والمقالات التي نشرت في المجلات والصحف المحلية. وهو من مواليد العام 1954، متزوج وله ولدان، وابنتان.

د. خليل نجم

ولد في القدس عام 1956، متخصص في التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المكاني وإدارة المشاريع مع خلفية في التخطيط الإقليمي والهندسة المدنية. بدأ دراسته الجامعية في الهندسة المدنية في الجامعة الأميركية في بيروت. ونظرا لاندلاع الحرب الأهلية في لبنان، انتقل إلى جامعة البوسفور في اسطنبول حيث نال شهادة البكالوريوس والماجستير في الهندسة المدنية. ثم تابع دراسته لاحقا في التخطيط الإقليمي في الجامعة التقنية في برلين. كرس خليل نجم أكثر من ثلاثين عاما في العمل في القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية كباحث وأكاديمي وفي الممارسة العملية في التخطيط العمراني والاستراتيجي، وتخطيط وإدارة المشاريع وتطبيقها وفي البحوث التجريبية، وتطوير المجتمع، وبناء المؤسسات.

بدأ حياته المهنية كمدير إنشاءات وتخطيط في عدة بلدان منها تركيا والعراق والكويت والإمارات العربية والأردن. وعمل بعد عودته إلى الضفة الغربية في التخطيط مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين - الأونروا، ثم عمل محاضرا في قسم الهندسة المدنية في جامعة بير زيت، وبعد ذلك مديرا للموارد في مؤسسة إنقاذ الطفل. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، انضم خليل نجم إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي (وزارة التخطيط في وقت لاحق)، حيث ترأس عدة دوائر، وآخرها المديرية العامة للتخطيط المكاني.

ومنذ العام 1995 وحتى عام 2007 ومن خلال عمله في الوزارة، قاد العمل في العديد من الخطط المكانية الإقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة. كما كان له دورا قياديا في صياغة السياسات الوطنية والتوجهات الاستراتيجية للتنمية المكانية والبنية التحتية في فلسطين. ويعمل حاليا مستشارا في التخطيط العمراني والاستراتيجي، وتخطيط المشاريع وإدارتها، وفي طرق البحوث المجتمعية. وهو نشط في مجال المنظمات غير الحكومية بوصفه عضوا في مجالس عدة منظمات منها. ولديه العديد من المنشورات والدراسات في تخطيط وإدارة المشاريع.

أ.د. رامي حمدالله

رئيس جامعة النجاح الوطنية في نابلس وهو حاصل على درجة الدكتوراه في اللغويات التطبيقية من بريطانيا. وقد تولى رئاسة جامعة النجاح الوطنية في نابلس في العام 1998 وحتى الان. وللاستاذ الدكتور حمدالله حضور فاعل على المستوى الأكاديمي المحلي والعربي والدولي. وكما هو معروف فالاستاذ الدكتور حمدالله هو اكاديمي مرموق وله تاريخ أكاديمي واداري طويل ومتميز ويتسم بفكره المؤسساتي المهني الملتمزم وهو معروف بنشاطه الدؤوب في خدمة المجتمع الفلسطيني في جوانب متعددة.

وشغل ا.د. حمدالله منصب رئيس مجلس ادارة سوق فلسطين للاوراق المالية من كانون الاول 2003 الى كانون الثاني 2006 وتم اعادة اختياره ليكون رئيسا لمجلس ادارة السوق بدءا من 2008/10/30. وهو عضو فاعل في مجلس رؤساء الجامعات الفلسطينية ومجلس التعليم العالي الفلسطيني، وهو عضو ايضا في المجلس التنفيذي لاتحاد الجامعات العربية.

وكان الاستاذ الدكتور حمدالله عضوا في اللجنة التنفيذية لبرنامج التعاون الأوروبي الفلسطيني في مجال التربية (PEACE) من العام 2000-2005، وعضوا في اللجنة التنفيذية لإتحاد جامعات العالم الإسلامي من العام 1998-2007، وعضو اللجنة التنفيذية في اتحاد الجامعات المتوسطة (UNIMED)، وعضو في مجلس امناء الجامعة الاورومتوسطية، اضافة لشغله منصب رئيس برنامج التعاون الأوروبي الأمريكي الفلسطيني في المجالات الأكاديمية في الفترة من 2005-2007.

وعلى المستوى الفلسطيني، فالاستاذ الدكتور حمدالله عضو مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وهو عضو في مجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات وجائزة فلسطين للابداع والتميز. وقد كان عضوا في لجنة الدستور الفلسطيني. وهو يشغل منصب أمين عام لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية منذ العام 2002 وحتى الان. وللاستاذ الدكتور حمدالله العديد من المقالات والمؤلفات في مجال اللغويات التطبيقية.

سامي عبد الشافي

قبل تأسيسه للمجموعة الاستشارية، كشركة للاستشارات الإدارية في مدينة غزة، عمل سامي عبد الشافي لمدة ثلاثة عشر عاما في الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وفي شركة fortune 500 في مدينة التقنية Silicon Valley في كاليفورنيا. ولقد قام بإدارة منشآت تجارية، وترأس فرق في تكنولوجيا المعلومات موزعة على مناطق جغرافية مختلفة. له خلفية في التجارة وإدارة الأعمال مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات.

ومنذ عام 2005، شارك عبد الشافي في العديد من المشاريع التي ينفذها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة والضفة الغربية. وفي الآونة الأخيرة، شارك في تقديم التحليل والتوصيات بشأن التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الخاص في قطاع غزة. وكان واحدا من المتحدثين الذين يمثلون القطاع في مؤتمر الاستثمار الفلسطيني الذي عقد في أيار، 2008. ويشغل عبد الشافي عضوية المجالس الإدارية للعديد من المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، كما أنه يكتب وينشر تحليلات اقتصادية وسياسية وتعليقات على الشؤون الفلسطينية في وسائل الإعلام الدولية.

سامية البطمة

مديرة مركز دراسات التنمية في جامعة بير زيت وتخصص في مجال اقتصاديات العمل. عملت سابقاً كباحثة في المعهد الفلسطيني للسياسات الاقتصادية (MAS) في رام الله، لديها العديد من المنشورات حول الاقتصاد الفلسطيني، أسواق العمالة، والفوارق في النوع الاجتماعي.

م. سعاد نصر مخول

مدير مركز المركز الهندسي للدراسات والتخطيط ومخططة مدن، حيفا. مستشارة تخطيط لأكثر من 50 مجلس محلي ومدينة عربية في السلطة الفلسطينية وإسرائيل، 1989-2011. مستشارة لدى وزارة السياحة ضمن مبادرة تطوير السياحة في القطاع العربي في إسرائيل. مساعد مدير، بناء المؤسسات، في وزارة التخطيط، السلطة الفلسطينية 1995. محاضرة في جامعة النجاح الوطنية، كلية الهندسة المعمارية، 1984-1995. عضو في مجلس حماية الطبيعة والحدائق الطبيعية في إسرائيل والسلطة الوطنية، وزارة البيئة. عضو اللجنة التوجيهية العامة للتخطيط، حيفا.

تحمل درجة الدكتوراه في التخطيط الحضري والإقليمي، من كلية العمارة وتخطيط المدن، من معهد التكنيون، المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا، ودرجة الماجستير في التخطيط الإقليمي والمدني، من معهد التكنيون، المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا، 1984، وبكالوريوس فنون جميلة من جامعة حيفا، كلية الهندسة المدنية، من معهد التكنيون 1980.

سمير حليّة

الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو القابضة)، شغل عدة مناصب في القطاعين العام والخاص، منها أمين عام مجلس الوزراء في الحكومة الفلسطينية ما بين عامي 2005-2006، ووكيل مساعد وزارة الاقتصاد والتجارة بين عامي 1994-1997، والمدير العام لصندوق بورتلاند في فلسطين، ومدير التسويق في مجموعة شركات نصار العالمية، وعمل أيضاً كمحاضر في جامعة بيرزيت خلال فترة الثمانيات.

يمثل حالياً شركة (باديكو القابضة) في عدد من مجالس إدارة شركاتها التابعة منها: مجموعة الاتصالات الفلسطينية، شركة سوق فلسطين للأوراق المالية، شركة فلسطين للاستثمار العقاري (بريكو)، شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري.

عضو فاعل في عدد من المؤسسات والهيئات الاقتصادية والأكاديمية، حيث تولى مهام رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) في الأعوام 2004-2005 وهو عضو في المجلس منذ عام 2002، ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة منتدى فلسطين الدولي للأعمال، كما يشغل عضوية مجلس إدارة معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) والملتقى الفكري العربي ومجلس أمناء مدارس الفرندز والمؤسسة المصرفية الفلسطينية ومجلس الأعمال الفلسطيني البريطاني ومجلس الأعمال الفلسطيني الروسي ومعهد أبحاث السياسات الفلسطيني (ماس).

يحمل درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1983

د. سمير عبدالله علي

حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد (1984). يعمل منذ بداية نوفمبر 2009 مديراً عاماً لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وكان قد شغل نفس المنصب خلال 2004-2007. تولى منصب وزير التخطيط ووزير العمل في الحكومة الحادية عشرة والثانية عشرة في الفترة حزيران 2007 وحتى أيار 2009. بدأ عمله الأكاديمي كباحث في مجلة الكاتب في القدس في حزيران 1984 وكأستاذ مساعد في جامعة النجاح الوطنية منذ فبراير 1985 وحتى نوفمبر 1995، ورفق فيها إلى درجة أستاذ مشارك في أكتوبر 1990. كان عضواً في الوفد الفلسطيني للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الثنائية التي أطلقت في مؤتمر مدريد عام 1991 وواشنطن 1992-1993، وكان عضواً في الوفد الفلسطيني لمجموعة التنمية الاقتصادية في المفاوضات المتعددة لنفس الفترة.

شغل وظيفة مدير إدارة السياسات الاقتصادية في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) فور تشكيله في عام 1994، كما عمل مديراً عاماً لمركز التجارة الفلسطيني-بال تريد 1999-2003. وانتدب لعضوية مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية منذ عام 2005، ويشغل منصب نائب رئيس لجنة التدقيق الداخلي للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ حزيران 2009. له العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في الداخل والخارج.

د. صبري صيدم

مستشار الرئيس لشؤون الاتصالات والمعلوماتية والتعليم التقني. مؤسس مجموعة الإبداع بيرزيت (BIG). وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سابقاً. عضو في مجلس بحوث العلوم الاجتماعية، ومجموعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. شغل منصب المدير التنفيذي لمعهد دراسات التنمية - بيرزيت (IDS).

يحمل الدرجة العلمية الأولى (البكالوريوس) في الفيزياء التطبيقية والالكترونيات والدرجة العلمية الثالثة (الدكتوراه) في الهندسة الالكترونية من الكلية الملكية في لندن. وحاصل على شهادة تدريبية في تطوير الموارد البشرية من جامعة أوكسفورد في العام 2004. عضو في حركة فتح ورئيس إتحاد طلبة فلسطين في بريطانيا. مدير معهد الدراسات التنموية المؤسس من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في غزة. كما كان الدكتور صيدم قائداً لمجموعة الإبداع في جامعة بيرزيت وكتب الكثير حول الإدارة الالكترونية في المجتمعات المتأثرة بالصراع.

د. عادل سعيد الزاغة

نائب الرئيس للتخطيط والتطوير / جامعة بيرزيت، من مواليد نابلس عام 1956، وأنهى دراسته الثانوية فيها. اعتقل عام 1974 مع أعضاء الجبهة الوطنية وبقي في المعتقل لغاية آب 1978. حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد في عام 1981 من جامعة بيرزيت، وعلى درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية في عام 1984 من جامعة فاندربيلت Vanderbilt في الولايات المتحدة، وعلى درجة الدكتوراه في النظرية الاقتصادية والمالية العامة في عام 1994 من الجامعة الحرة في برلين. يعمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة بيرزيت منذ عام 1994 وحصل على التثبيت في هذه الوظيفة عام 2008، وقد تم تعيينه نائباً لرئيس الجامعة للتخطيط والتطوير منذ عام 2009، وكان قد شغل فيه مناصب عديدة شملت رئاسة دائرة الاقتصاد، وبرنامج الماجستير في الاقتصاد، وعميدا لكلية التجارة والاقتصاد في الجامعة، ومديرا للتخطيط والتطوير ورئيسا لوحدة الجودة والنوعية فيها. شارك في تأسيس جمعية الاقتصاديين العرب والتي أصبحت تعرف فيما بعد باسم جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، وعمل في هيئتها الإدارية فترة طويلة. شارك في تأسيس معهد المأمون لدراسات الشرق الأوسط في اليونان عام 1996، وعمل كرئيس تحرير لمجلته لغاية عام 1999. كما عمل كباحث مشارك في معهد Chris Michelsen في مدينة بيرجن في النرويج. له العديد من الكتب والمؤلفات محليا ودوليا. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات. يعمل كمستشار للعديد من المؤسسات.

أ.د. عبد الفتاح أبو شكر

يعمل حالياً أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية في نابلس. قبل ذلك عمل في عدة مناصب، منها استاذ الاقتصاد ورئيس دائرة ضمان الجودة في الجامعة العربية المفتوحة في الكويت، ورئيس جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين في القدس. بالإضافة إلى ذلك عمل مستشاراً اقتصادياً لبرنامج الأمم المتحدة الاقتصادي في القدس، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في جنيف، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغرب آسيا (إسكوا) في عمان، كما كان أحد أعضاء الوفد الفلسطيني للمفاوضات الاقتصادية مع إسرائيل. الاستاذ الدكتور عبدالفتاح أبو شكري حصل على جائزة عبد الحميد شومان في الاقتصاد للعلماء العرب الشبان عام 1989 لأبحاثه الاقتصادية عن الأراضي الفلسطينية. حصل على درجة الدكتوراة في التنمية الاقتصادية من جامعة فيليبس بألمانيا الاتحادية (الغربية) عام 1980، وعلى درجة الماجستير في العلوم السياسية والقانون الدولي والتاريخ الحديث من نفس الجامعة عام 1976، وكان قد حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والتجارة من الجامعة الاردنية عام 1972 في عمان. ولد في الخليل بالضفة الغربية-فلسطين، ويتحدث اللغات العربية والانجليزية والألمانية.

السيدة علا عوض

رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وحالياً ملتحقه ببرنامج الماجستير في الإحصاء التطبيقي في جامعة بيرزيت. قبل تعيينها رئيساً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كلفت القيام بأعمال رئيس الجهاز منذ العام 2009 وحتى كانون ثاني 2011. وقد التحقت السيدة علا عوض بالعمل في الجهاز في العام 2000 وتقلدت عدة مناصب هامة ساهمت بإيجاب وفاعلية في تنمية وتطوير أداء الجهاز كمؤسسة إحصائية رائدة في المنطقة العربية.

وقد بدأت حياتها المهنية في الجهاز مديراً للعلاقات الدولية وحشد التمويل، ومن ثم تولت منصب مدير عام الإدارة العامة للعلاقات الدولية وبرامج حشد التمويل، ومن ثم تولت منصب ومهام مساعد رئيس الجهاز للتخطيط والتعاون الدولي. هذا وقد قامت السيدة عوض بتمثيل فلسطين في عدة محافل وأنشطة دولية وإقليمية ومحلية من ضمنها برامج ميدستات (برنامج الإحصاء الأورومتوسطي) واليوروستات، وتشغل حالياً رئاسة اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء في جامعة الدول العربية، وكذلك هي عضو في عدة جمعيات ومراكز أبحاث منها معهد الإحصاء الدولي (ISI)، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

هذا وقد عملت السيدة عوض في ميدان العلاقات الدولية والتنمية داخل فلسطين من خلال عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة والمنظمات الأهلية.

د. علي الجرباوي

تولّى معالي الدكتور علي الجرباوي منصب وزير التخطيط والتنمية الإدارية بتاريخ 19 أيار/مايو 2009. وكان د. الجرباوي، الذي وُلد في عام 1954، قد عاش في فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية وعمل فيهما. وتولّى د. الجرباوي، على مدى حياته الأكاديمية الحافلة التي نال خلالها درجتَي ماجستير ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية، مناصبَ قياديةً رفيعةً في جامعة بير زيت، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ولجنة الانتخابات المركزية.

وقد كرّس د. الجرباوي حياته المهنية لدراسة المؤسسات السياسية ومؤسسات الحكم في فلسطين من وجهة نظر محلّ مستقلّ، كما تولّى في الآونة الأخيرة قيادة العمل على إصلاحها. وكان د. الجرباوي قد قاد العمل على إعداد خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام 2008-2010، وهو يتولى في هذه المرحلة، بصفته وزيراً للتخطيط والتنمية الإدارية، الإشراف على إعداد الخطة الوطنية الفلسطينية العامة للأعوام 2011-2013.

يؤمن د. الجرباوي إيماناً راسخاً بإرادة الشعب الفلسطيني وبقدرته على تحقيق حريته وكرامته على ترابه الوطني. وهو لم يزل يعمل، منذ أن انضمّ إلى عضوية مجلس الوزراء، يدًا بيد مع رئيس الوزراء وزملائه الوزراء على تنفيذ برنامج الحكومة الثالثة عشرة الذي يرمي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

د. غانية ملحيس

مستشارة اقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 1984-1995. شغلت اثناءها مواقع عديدة فعملت كباحثة رئيسية في ادارة الدراسات الاستراتيجية ومنسقة الفريق الفني العربي للصناعات البتروكيماوية ورئيسة قسم الصناعة في الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ورئيسة قسم الاقتصاد الفلسطيني. وحصلت بعد ذلك على اجازة بدون راتب للعمل في فلسطين فعملت لمدة عام كوكيل مساعد للاقتصاد في وزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة عند تاسيسها في 1995. ثم تولت بعد استقالتها رئاسة المركز الوطني للدراسات الاقتصادية للفترة 1997 - 1998. وشغلت بعد ذلك منصب المدير العام لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني لدورتين متتاليتين 1998-2004. وكانت الدكتورة ملحيس قد شغلت منصب مديرة دائرة التخطيط ثم نائبة المدير العام في مؤسسة صامد في بيروت 1979-1982 ومديرة دائرة المنظمات الدولية لدى الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1983-1984.

بعد عودتها لجامعة الدول العربية في العام 2004 وحتى استقالتها في العام 2010 للتفرغ للعمل البحثي. عملت د. ملحيس كمديرة لادارة التنمية والاعمار في الادارة العامة للشؤون الفلسطينية

أكاديمياً، د. ملحيس حاصلة على درجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة صوفيا عام 1978 اولها العديد من الابحاث والدراسات المنشورة في مجال الاقتصاد، الإدارة العامة والسياسة. وشاركت في العديد من المؤتمرات والندوات الاقتصادية والسياسية. كما أنها عضو في المجلس الوطني الفلسطيني ورئيسة مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

د. غسان الخطيب

يعمل حاليا مديرا للمركز الإعلامي الحكومي، وكان قد شغل منصب وزير العمل من العام 2002-2005، ووزير التخطيط من العام 2005-2006، بالإضافة الى أنه شغل منصب نائب رئيس جامعة بيرزيت للتوعية الاجتماعية 2006-2009. وأسس غسان الخطيب الحامل شهادة الدكتوراة في سياسات الشرق الأوسط من جامعة دورهام في بريطانيا، مركز القدس للاعلام والاتصال المتخصص باستطلاعات الرأي والبحوث الاعلامية. وكان عضوا في الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في عام 1991، ومفاوضات ثنائية في واشنطن 1991-1993. شارك الخطيب في تأسيس وإدارة Bitterlemons.org، وهي مجلة سياسية الكترونية فلسطينية وإسرائيلية مشتركة.

د. فيصل عوض الله

يعمل حالياً أستاذاً مشاركاً في دائرة الهندسة المدنية في جامعة بيرزيت. عمل كرئيس للدائرة ما بين 1995-1997، شغل منصب عميد كلية الهندسة ما بين عام 2004 و2010. وهو حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من جامعة ماريلاند في كولج بارك في حقول الهندسة المدنية وهندسة المواصلات عام 1978 و1982 و1987 على التوالي. وهو مسجل كمهندس مرخص في ولاية ماريلاند منذ 1987. وقد نشر عشرات الأوراق في مجالات محكمة (متخصصة) وفي وقائع المؤتمرات. كما عمل كاستشاري في العديد من المشاريع المتعلقة بالمواصلات في فلسطين ومنطقة الخليج العربي وكذلك في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

د. لؤي شبانه

من مواليد عام 1967، يحمل درجة الدكتوراة في الإحصاءات الاجتماعية التطبيقية، يعمل كبير مستشاري السكان والتنمية في صندوق الأمم المتحدة للسكن/مكتب العراق، الرئيس السابق للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005-2010. خبير في مجال تطوير الإحصاءات الرسمية وإصلاح القطاع العام. يتبوأ العديد من المواقع المهنية أهمها رئاسة اللجنة التوجيهية للمنطقة العربية في إطار المبادرة العالمية لقياس التقدم في المجتمع الذي تقوده منظمة التنمية الاقتصادية الأوروبية (OECD) وهو عضو في معهد الإحصاء الدولي، والجمعية الدولية للإحصاءات الرسمية، ومؤتمر السكان العالمي. كتب ونشر العديد من الأبحاث في مجال ديناميكيات سوق العمل، التنظيم الإداري للمؤسسات الرسمية، إدماج قضايا السكان في الخطط الإنمائية، تمكين المرأة، أنظمة المراقبة الاجتماعية والاقتصادية، الخدمات الصحية، وتشغيل الإحصاءات الرسمية في ظروف غير مواتية، وأطر السيطرة النوعية لتنفيذ تعدادات السكان في الأزمات والظروف الصعبة.

المهندس مازن سنقرط

رئيس مجلس إدارة مجموعة سنقرط العالمية، منذ يناير 2006 إلى مارس 2006 عين المهندس مازن سنقرط وزيرا للاقتصاد (السلطة الوطنية الفلسطينية) ورئيس مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني للمناطق الصناعية والمناطق الحرة، رئيس مجلس مؤسسة المواصفات العالمية.

منذ عام 1982 إلى عام 2011 يتخذ منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة سنقرط العالمية وهي مجموعة لأكثر من 10 شركات مختلفة تعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل الصناعة والسياحة، التجارة والخدمات وقطاعات تكنولوجيا المعلومات. حيث تعتبر المجموعة واحدة من أكبر المجموعات الاقتصادية العاملة في فلسطين حيث يعمل فيها أكثر من 500 موظف وعامل.

منذ عام 1982 وحتى وقتنا الحاضر، يعمل السيد مازن في أنشطة مختلفة في القطاع العام، والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية:

- ✧ المؤسس والرئيس السابق لاتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية.
- ✧ المؤسس والرئيس السابق لاتحاد للصناعات الفلسطينية.
- ✧ رئيس سابق لمركز التحديث الصناعي (IMC).
- ✧ عضو مجلس الإدارة في صندوق الاستثمار الفلسطيني.
- ✧ رئيس مجلس الإدارة للمؤسسة الفلسطينية للتعليم لأجل التوظيف.
- ✧ عضو مجلس إدارة شركة عمار.
- ✧ عضو مجلس الأمناء جامعة القدس.
- ✧ رئيس هيئة المؤسسين لشركة القدس القابضة.

من مواليد وسكان القدس، يحمل شهادة الهندسة الصناعية وإدارة الإنتاج مع مرتبة الشرف من جامعة نوتن كهام في بريطانيا سنة 1980.

د. مأمون أبو شهلا

ممثل شركة المسيرة الدولية، ولد مأمون عبد الهادي حسن أبو شهلا في مدينة عكا في 15 يونيو 1943 وحصل على تعليمه في غزة ومصر والمملكة المتحدة. وهو يحمل شهادة محاسب معتمد، لكنه أمضى جل حياته العملية كرجل أعمال.

وعمل السيد أبو شهلا في فلسطين والأردن ومصر وليبيا والمملكة المتحدة، حيث عاش وعمل لمدة تقارب 22 عاما . وهو بريطاني من أصل فلسطيني، ومتزوج ولديه أربعة أبناء وهم يعيشون في غزة منذ حوالي 5 سنوات. ويملك السيد أبو شهلا ويدير 3 شركات في غزة تعمل في مجال المقاولات في معدات البنية التحتية والحاسوب وتقنية المعلومات بالإضافة إلى لوازم المستشفيات.

وهو عضو مجلس إدارة في بعض من الشركات الفلسطينية وهي بنك فلسطين وجامعة الأزهر وجمعية عطاء غزة وصندوق التقاعد ومركز التجارة الفلسطيني وشركة الاتصالات الفلسطينية

د. محمد السمهوري

اقتصادي وأكاديمي فلسطيني. أنهى تعليمه الثانوي في قطاع غزة، وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة (1978)، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من كندا (1984)، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية (1990). عمل د. السمهوري أستاذا للاقتصاد في الجامعة الإسلامية بغزة (1990-1992) وفي جامعة الأزهر بغزة (1993-2005)، وأستاذا زائر وباحث في اقتصاديات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية (2006-2008). د. السمهوري كان عضوا في مجلس المحافظين بالمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار "بكدار" عند تأسيسه في نهاية عام 1993، كما عمل خلال 1995-2005 مستشارا اقتصاديا في وزارة التخطيط، ثم في وزارة الشؤون الخارجية في السلطة الوطنية الفلسطينية، شارك خلالها في الإعداد والإشراف على الكثير من البرامج والخطط التنموية الفلسطينية. كما تولى خلال تلك الفترة أيضا مسؤولية الإشراف على ملف الشراكة الأوروبية المتوسطية في وزارة التخطيط، وأمانة سر أول لجنة وزارية تم تشكيلها سنة 2000 للإصلاح والتطوير الإداري في السلطة الفلسطينية. وقد قام د. السمهوري خلال العقد الماضي بكتابة ونشر العديد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني.

د. محمد مصطفى

هو رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني ورئيسه التنفيذي، وهو يتزأس الصندوق منذ كانون الأول 2005. وهو كذلك المستشار الاقتصادي لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية السيد محمود عباس منذ تشرين الثاني 2005.

وبصفته رئيساً لصندوق الاستثمار الفلسطيني، فإن د. مصطفى يمثل الصندوق في مجالس إدارات العديد من الشركات الفلسطينية الهامة؛ فهو رئيس مجلس إدارة شركة الوطنية موبايل، ورئيس مجلس إدارة مجموعة عمار العقارية، وهو عضو في مجلس إدارة الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أيبك)، وعضو في مجلس إدارة الشركة الفلسطينية لتوليد الكهرباء.

وقبل أن يلتحق بصندوق الاستثمار الفلسطيني، عمل د. مصطفى لأكثر من 15 عاماً مع البنك الدولي في واشنطن. في عدة مناصب في أكثر من دولة في أربعة مناطق مختلفة وفي عدة قطاعات، من بينها قطاع الصناعة والطاقة، قطاع تمويل المشاريع وتنمية القطاع الخاص، وقطاع البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات.

عمل د. مصطفى كمستشار للإصلاح الاقتصادي والخصخصة لحكومة دولة الكويت (2000)، وكبير المستشارين في صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية (1997-1998). وقد عمل في قطاع المؤسسات في كل من الولايات المتحدة والكويت وفلسطين، حيث أصبح خلالها المدير العام للمؤسس لشركة الاتصالات الفلسطينية بالتل (1995-1996).

د. مصطفى حائز على شهادة الدكتوراه والماجستير في الإدارة والاقتصاد من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة بغداد.

أ.د. محمود الجعفري

أستاذ الاقتصاد، عمل محمود الجعفري عميدا لكلية إدارة الأعمال والاقتصاد، مديرا لمعهد إدارة الأعمال والاقتصاد في جامعة القدس، في القدس من العام 1995 وحتى العام 2010. وهو كذلك أستاذ الاقتصاد في الجامعة. ويعمل حاليا أستاذا زائرا في جامعة بيرزيت. وهو أيضا عضو في مجلس أمناء سلطة النقد الفلسطينية، وفي اللجنة الاستشارية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وهو كذلك عضوا في مجلس المنتدى الأوروبي المتوسطي لمعاهد الاقتصاد Femise. وقد عمل الدكتور الجعفري أستاذا زائرا في جامعة إلينوي في أيربانا شامبين، وجامعة ميشيغان في آن اربور، في الولايات المتحدة، وفي جامعة تورنتو في كندا. وقد نشر عددا من المقالات في مجلات عالمية حول الاقتصاد الزراعي، والتجارة الدولية، واقتصاديات التعليم والعمل.

الدكتور الجعفري حاصل على درجة الدكتوراه والماجستير في الاقتصاد الزراعي من جامعة ميسوري في الولايات المتحدة، ولقد حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية. هذا ولقد حصل الدكتور الجعفري على جائزة عبد الحميد شومان لأفضل الاقتصاديين الشباب في العالم العربي في عام 1994. وفي العام 2008، نال رتبة عميد لإحدى أفضل كليات إدارة الأعمال على نطاق العالم، والتي تمنحها مؤسسة EDUNIVERSAL في فرنسا. ولقد تم منح الدكتور الجعفري مؤخرا عضوية زميل باحث لمدى الحياة من قبل مجلس أمناء منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا.

د. معين رجب

دكتوراه في الاقتصاد. محاضر في جامعة الأزهر، غزة، منذ العام 1980. عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة في الفترات ما بين 1993-1996 و 1998-2003. للدكتور رجب العديد من المنشورات العلمية في مجال الاقتصاد في عدد من المجلات العلمية، علاوة على مشاركته في العديد من المؤتمرات العلمية كما انه عضو في العديد من المؤسسات العلمية على الصعيدين المحلي والعربي.

أ. د. نبيل قسيس

عضو مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية؛ عضو مجلس الأمناء ومجلس الإدارة في مؤسسة ياسر عرفات؛ عضو المجلس التنفيذي لمؤسسة محمود درويش؛ رئيس لجنة جائزة ياسر عرفات للإنجاز؛ رئيس لجنة التدقيق في السلطة الوطنية الفلسطينية؛ إضافة إلى عضوية العديد من المجالس الأخرى. شغل عدة مناصب منها: رئيس جامعة بيرزيت (2004-2010)؛ وزير التخطيط (2003-2004)، وزير السياحة والآثار (2002-2003)؛ وزير مكلف بمشروع بيت لحم 2000 (1998-2002)؛ مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" (1994-1998)؛ مدير عام الطواقم الفنية والاستشارية للفريق الفلسطيني لمفاوضات السلام (1993-1994)؛ نائب رئيس الوفد الفلسطيني لمباحثات السلام، واشنطن (1992-1993). أستاذ في الفيزياء يحمل درجة الدكتوراة في الفيزياء النووية النظرية من الجامعة الأمريكية في بيروت (1972) ودرجة الماجستير في الفيزياء من جامعة ماينز- ألمانيا (1969). عمل كعضو في الهيئة التدريسية وتدرج في الرتب الأكاديمية في الجامعة الأردنية (1972-1980) وجامعة بيرزيت (1980-1994) وعمل كزميل بحث في عدة مؤسسات بحث متخصصة في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا. له العديد من المنشورات في الفيزياء النووية والنظرية ومقالات وأوراق سياسات ومقابلات كثيرة حول مواضيع سياسية واقتصادية وتربوية وثقافية ذات اهتمام عام.

د. نعمان كنفاني

أستاذ الاقتصاد في كلية علوم الحياة، جامعة كوبنهاجن. المدير العام السابق لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). كان أستاذا زائرا في عدد من الجامعات الأوروبية، بما فيها كلية (وأي) وجامعة لندن، والجامعة الحرة في برشلونة. وهو عضو في عدد من الهيئات الدولية والاسكندنافية بما فيها مجلس إدارة لجنة التطوير في الرابطة الاسكندنافية لأبحاث الاقتصاد الزراعي، وهيئة تحرير سلسلة كتب روتجلد حول الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط. وهو أيضا مستشار وخبير لدى عدد من المنظمات الدولية دانيدا، البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

ولقد قام بوضع عدد كبير من الأبحاث والدراسات ونشرها في مجلات متخصصة كما نشر أيضا مقالات في الصحف والمجلات الأوروبية. وهو محرر كتاب اقتصاد فلسطين (روتلدج 2004)

د. وليد عبد ربه

المدير العام لمؤسسة الأفق للتنمية المستدامة (هورايزن) منذ آب 2006 حتى الآن. وزير الزراعة السابق في السلطة الوطنية الفلسطينية (من شباط 2005 - آذار 2006). الرئيس السابق المستشار الفني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني منذ كانون ثاني 1998 - أيار 2004. يحمل درجة الدكتوراه من جامعة أريزونا، الولايات المتحدة الأمريكية في سياسات وإدارة الموارد الطبيعية (1986-1988) ودرجة الماجستير من جامعة ريدينغ، في بريطانيا، في اقتصاد البحوث والإرشاد (1982 - 1983) ودرجة البكالوريوس من جامعة الموصل، العراق (1970-1974) في العلوم الزراعية / تخصص الغابات

أعماله الرئيسية في الوقت الراهن:

- ✧ قائد فريق تطوير الإستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل لمكافحة التصحر و استراتيجياته الوطنية المتكاملة (NSAP/IFS)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشرين أول، 2010 حتى الآن.
- ✧ إعداد برنامج التنمية الإقليمية للعراق، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، IFAD، آب، 2010.
- ✧ مراجع مستقل لبرنامج استعادة النظام البيئي للبادية في الأردن، UNCC، آب، 2010 حتى الآن.
- ✧ تطوير مذكرة الإستراتيجية القطرية للعراق، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، IFAD، تموز، 2010.
- ✧ قائد الفريق لإعداد رؤية مشتركة لتنمية القطاع الزراعي - المرحلة الاستشارية، منظمة الأغذية والزراعة، FAO، كانون ثاني، 2010.
- ✧ قائد فريق تحديث وتحديد القضايا الإستراتيجية لإدارة الحكم المحلي في فلسطين. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP، حزيران، 2009.
- ✧ مستشار التنسيق الرئيسي لإعداد الخطة الإستراتيجية لمنطقة الأهواز العراقية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP / العراق، آذار، 2009.
- ✧ قائد الفريق لخطة إعادة هيكلة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الخرطوم ، أيلول 2007.
- ✧ قائد الفريق لإعداد الإستراتيجية والخطة التنفيذية للإدارة المحلية في السلطة الوطنية الفلسطينية، لمكتب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حزيران، 2007.

رعاية المؤتمر

صندوق الاستثمار الفلسطيني مؤسسة اقتصادية وطنية متميزة

يهدف الصندوق إلى القيام بدور ريادي في التأسيس لقيام دولة فلسطينية مستقلة من خلال المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني وجعله اقتصاداً مستداماً قوياً ومعتمداً بالأساس على موارده ومصادره الذاتية، وذلك عبر إطلاق برامج استثمارية استراتيجية بالشراكة مع شركاء محليين ودوليين من القطاعين الخاص والعام، تسهم في خلق عشرات الآلاف من فرص العمل لأبناء شعبنا، وترفع من المستوى المعيشي لهم، وتزيد من مصادر الدخل المحلي للخزينة العامة. ومن أجل هذه الأهداف، ينفذ الصندوق برنامجاً استثمارياً وطنياً بحجم استثماري يتجاوز 4 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس القادمة.

باشرة صندوق الاستثمار الفلسطيني أعماله الفعلية عام 2003، بعد أن تم تحويل وتجميع عدد من الأصول التجارية والاستثمارية التي كانت تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الصندوق ليصبح مسؤولاً عنها مسؤولية كاملة، ولتتولى إدارتها بطريقة تساهم في التنمية الاقتصادية وتحافظ على هذه الأموال كاحتياط وطني واستراتيجي، وبما يضمن تحقيق عائد مناسب لخزينة السلطة الوطنية الفلسطينية. ويعمل الصندوق اليوم كشركة مساهمة عامة محدودة، مملوكة من الشعب الفلسطيني، وهي مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية. ولها مجلس إدارة وهيئة عامة مستقلتين. ويدير الصندوق عدداً من المحافظ الاستثمارية والشركات المتخصصة التابعة له والتي تستثمر بدورها في مجموعة من المشاريع المهمة. ويدر الصندوق بطريقة مهنية عالية تقوم على أسس متينة من الشفافية والمحاسبة والحوكمة، وهو بذلك يقدم نموذجاً إدارياً واستثمارياً مميزاً رائداً يُحتذى به.

يشرف على إدارة الصندوق مجلس إدارة مكون من 7 أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الاستثمار. وللصندوق أيضاً هيئة عامة تتألف من 30 عضواً من الشخصيات الفلسطينية ذات الخبرة الطويلة في مجال العمل الخاص والعام، وتضم مجموعة من ممثلي المؤسسات العامة والخاصة وقادة المجتمع المدني.

تُقدر أصول الصندوق اليوم بنحو 802 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى ما يقارب 566 مليون دولار أمريكي من الأرباح التي تم تحويلها إلى خزانة السلطة الوطنية الفلسطينية واستخدمت لأغراض تخدم الصالح العام. وعلى الرغم من استمرار الأزمة المالية العالمية، فقد استطاع الصندوق خلال العام 2009 أن يحقق أرباحاً بلغت حوالي 62 مليون دولار أمريكي، سيتم تحويل معظمها للخزينة العامة، مما سيرفع حجم الأرباح المحولة للخزينة العامة إلى ما يزيد عن 606 مليون دولار أمريكي.

ويقود الصندوق برنامجاً استثمارياً ضخماً بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يُسهم هذا البرنامج في رفع معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين خلال السنوات الخمس المقبلة، ويؤدي إلى خلق ما يزيد عن 100,000 وظيفة جديدة، من خلال ما يتضمنه هذا البرنامج من تنفيذٍ لعدد من المشاريع والبرامج الاستثمارية الاستراتيجية في قطاعات اقتصادية حيوية واعدة، الأمر الذي سيضمن مستقبلاً أفضل لأبناء شعبنا.



وكالة التنمية الفرنسية

وكالة التنمية الفرنسية هي مؤسسة تمويل للتعاون التنموي الثنائي تعمل بالنيابة عن الحكومة الفرنسية. وتدعم وكالة التنمية الفرنسية الأهداف الإنمائية للألفية من خلال دعم مشاريع ذات أثر اقتصادي واجتماعي في القطاع العام والخاص: بنية تحتية وأنظمة مالية، تنمية بلدية وريفية، تنمية القطاع الخاص، التعليم والصحة. تعمل وكالة التنمية الفرنسية في أكثر من 60 دولة نامية باستخدام أدوات مالية مختلفة من المنح وحتى قروض بشروط الأسواق المالية.

ويوجد لوكالة التنمية الفرنسية نشاط في الأراضي الفلسطينية منذ عشر سنوات. ومنذ بداية نشاطاتها، تعهدت وكالة التنمية الفرنسية بمنح بمبلغ 180 مليون يورو لدعم إستراتيجيات التنمية للسلطة الفلسطينية. ويساهم دعم وكالة التنمية الفرنسية في إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة من خلال تقوية المؤسسات وتهيئة الشروط اللازمة لتنمية مستدامة. كما عملت وكالة التنمية الفرنسية جاهدةً على تحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين عبر قطاعات المياه والصرف الصحي والتنمية البلدية والمحلية والقطاع الخاص والصحة.

وقد ساهم دعم وكالة التنمية الفرنسية خلال العشر سنوات الماضية في توصيل المياه إلى 800 000 شخص وخلق أكثر من مليون يوم عمل ولدعم تنفيذ أكثر من 500 مشروع صغير من قبل البلديات والمجالس المحلية والمؤسسات الغير حكومية.



وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

تؤمن الوزارة بأن التنمية عملية مستمرة معقدة ومتشابكة تساهم فيها جميع قطاعات المجتمع ومؤسساته كافة، وهي بهذا تستدعي أوسع شراكة ممكنة بين الأطراف الفاعلة ضمن علاقات وآليات تنسيقية واضحة. وبهذا الصدد، تعمل الوزارة على قيادة وتنسيق العملية التنموية وإدارتها ومتابعة تنفيذها ورصد نتائجها على المستوى الوطني.

وتعمل الوزارة على توفير الدعم للخطط والبرامج المختلفة ومتابعته بالتنسيق مع الأطراف المنفذة من جهة ومع الجهات الدولية المانحة من جهة أخرى. وفي هذا المجال، تنسق الوزارة وبشكل خاص مع وزارة المالية لتحديد التوزيع القطاعي للموارد المالية الخاصة بالبرامج والمشاريع الاستثمارية المختلفة وفي إعداد الموازنة التطويرية للسلطة وكذلك في متابعة تمويلها مع الجهات الدولية المانحة.

إن عمل وزارة التخطيط بمجمله يهدف إلى الإسهام في تهيئة البيئة المناسبة لتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق التقدم والازدهار ورفع مستوى معيشته وتحسين نوعيتها، وبهذا فإن المنطلق الأساسي لأي تدخل تقوم به الوزارة يجب أن يتوافق، وعلى البعد الاستراتيجي، مع هذا الهدف ومع ضرورة خلق البيئة الممكنة والمساعدة لدعم عمليات التنمية والنشاطات الإنسانية المختلفة سواء على الصعيد الفردي أو على صعيد المجتمع ككل.

انطلاقاً من هذه المبادئ واعتماداً على ما تقدم تصبو وزارة التخطيط لتحقيق رسالتها التالية:
قيادة وتنسيق العملية التنموية من أجل تقدم الشعب الفلسطيني، وازدهاره، ورفع مستوى معيشته، وتحسين نوعيتها، ولحاقه بركب التطورات من نتاج الفكر الإنساني في شتى المجالات مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية التطلعات الفلسطينية، وإشراك المؤسسات المختصة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية العمرانية والتكنولوجية وفي مجال بناء القدرات بشكل منظم في ذلك، والعمل على اعتماد وإقرار السياسات العامة والخطط التنموية والطائرة وتنسيق تمويلها وتنفيذها ومتابعتها مع جميع الجهات المعنية المحلية منها والدولية.